

# عامان للروضان على رأس «التجارة والصناعة».. تحسين بيئة الأعمال.. دعم الشباب.. جذب الاستثمار



خالد الروضان والشيخ نمر الصباح في لقطة مع مديرين ورؤساء أقسام في وزارة التجارة



الروضان خلال زيارة إلى أميركا لاستقطاب شركات عالمية وتشجيع الاستثمار



خالد الروضان وعبدالكريم تقي في أحد المؤتمرات الصحفية لهيئة الصناعة

على نهج وزارته «نشر الوعي ومعرفة المستهلك لحقوقه كافة»، «علنا أن وزارته «ستطرح قريبا تطبيقات ذكية ستتيح للمواطن التقدم بشكوى دون الحضور إلى مركز الرقابة وحماية المستهلك».

## مكاتب الحدم

يوم غدت مشكلة العمالة المنزلية عرصة لما ينهك الأسرة الكويتية، بتكاليف باهظة، كان الروضان ناصرا للمواطن والمقيم على حد سواء، بقرار شهير حدد بموجبه سعر جلب الخادمة أو الخادم أو السائق، وأدى تعاوننا مع وزارتي الخارجية والداخلية، لفتح المجال لاستقدام العمالة المنزلية من جنسيات مختلفة.

## الفسائم الصناعية والحرفية

تأخذ المهن الحرفية حيزا كبيرا من اهتمامات الروضان باعتبارها جزءا أصيلا من الأعمال التجارية، فبادر إلى تخصيص أراضي سوق الصغار وقسام العارضية الحرفية للمبدعين، بتنسيق مع الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والهيئة العامة للصناعة، وجرى في هذا الإطار، تخصيص 10% من المواقع المطروحة للمشروعات من أجل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وفيها أكد الروضان أن «هذه محاولة لتذليل العقبات أمام أصحاب المشاريع بما يخص مشاكل الإيجارات والمواقع». وعلى صعيد الأراضي الصناعية، أزاح الروضان العراقيل عن منتظري القسام، فأعلن في وقت سابق عن أكبر دفعة من الأراضي الصناعية التي ستوزع في تاريخ هيئة الصناعة والتي تضم 1036 قسيمة صناعية في منطقة الشدايبة، يتم توزيعها هذا العام، على أن يبدأ التوطين والتسليم منتصف 2019.

## تحسين بيئة الأعمال وزيادة إصدار الرخص

تظل قضية تحسين بيئة الأعمال الشغل الشاغل للروضان، وهو على قدر مسؤوليتها، حيث شهدت فترة وجوده في الوزارة طفرات عديدة لترتيب الكويت في مؤشر العالمي للتنافسية، وهذا الترتيب يستند أكثر مع جملة قرارات وقوانين قائمة تعدها وزارته، لتتري النور في دور الانعقاد المقبل لمجلس الأمة. وخطة الروضان أن «تكون الكويت في القلث الأول من التصنيف العالمي لسهولة ممارسة الأعمال». ويؤمن وزير التجارة بان «زمن تراجع المؤشرات ولي»، مبينا أن «الكويت كانت دولة مصدرة لرؤوس الأموال، وحين وقت العودة واستقطاب رؤوس الأموال للسوق المحلي، فمن حق الكويتي والمستثمر الأجنبي أن تتاح له كل أنواع الشركات، ربحية أو غير ربحية، قابضة جماعية كانت أو فردية».

## قوانين تحت قيد الإعداد

في جعبة الوزير الروضان جملة قوانين قيد الإعداد والتجهيز، سيحتملها قريبا إلى مجلس الأمة لتميرها في دور الانعقاد الجديد، تهدف إلى تحقيق نقلة نوعية جديدة في دعم الاستثمار، وزيادة رقعة الكويت، وجذب الاستثمار، وزيادة رقعة المشاريع والفرص الوظيفية للمواطنين، من بينها تشريعات تتعلق بالإعسار، وحماية المنافسة، وتبادل المعلومات، وتنظيم مهنة مراقبي الحسابات، وتنظيم قطاع التأمين، والتعميل الجماعي، إلى جانب قانون الشركات العائلية.. وهو ما يعني أن وزارة التجارة بوزيرها الشاب، تجدد شبابه قولاً وفعلاً، وتحتج مقعد المقدمة نحو كويت التنمية، والتحول إلى مركز مالي تجاري عالمي، وفق رؤية 2035 الاستراتيجية.

- أكثر من 10 آلاف رخصة تجارية في عام واحد فقط وهي تمثل 4 أضعاف ما كان يتم إصداره قبل مجيء الروضان
- وضع تعريفاً موحداً للمشروعات الصغيرة والمتوسطة للجهات الحكومية دعماً لمبادرات الشباب
- النافذة الواحدة ساهمت في تحسين بيئة الأعمال المحلية ورفع ترتيب الكويت على مؤشر التنافسية العالمية
- اللائحة التنفيذية للمعارض الموسمية طريق لفك احتكار بعض التراخيص وفتح السوق لإتاحة فرص للشباب
- العربات المنقلة تحفيز لأصحاب المشاريع الصغيرة.. وعملها موزع على مواقع كثيرة تسهياً على المبادرين
- أكثر توزيع للقسائم.. تخصيص 10% من الأراضي الصناعية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة
- زمن تراجع المؤشرات وتلي.. والهدف المقبل ترتيب الكويت في القلث الأول على مؤشر بيئة تحسين الأعمال

## زيارات خارجية ومضاعفة الاستثمارات الأجنبية

وفي عام واحد فقط، تلقت الكويت 14 طلباً من شركات أجنبية للترخيص الاستثماري داخل البلاد، بحجم استثمار يصل إلى 2,5 مليار دولار. ومن المتوقع توفير أكثر من 200 ألف وظيفة للمواطنين في مستويات إدارية وفنية مختلفة من الاستثمارات الأجنبية، بالإضافة إلى نقل التكنولوجيا من خلال النظم والبرمجيات والتطبيقات التقنية المتطورة والمعدات والأجهزة المتخصصة وغيرها.

مزايا الكويت لعمل شركات مع الشركات العالمية. وعرض الروضان خلال الزيارة مميزات الاستثمار في الكويت والتسهيلات التي تقدمها للمستثمرين عبر البيئة القانونية للتسهيل على الاستثمارات وتوفير الضمانات والمزايا. وكفى في هذا الجانب أن الكويت استقطبت شركات عالمية كبرى أعلنت أنها ستستثمر في مشاريع مليونية.

حمل الروضان على عاتقه بامانة وإتقان، تسويق الاستثمار في الكويت خارجياً، عبر زيارات عديدة حملته إلى أقطار عدة، من بينها الولايات المتحدة الأميركية والصين وتركيا وألمانيا وبحث الروضان في محطاته الخارجية تبادل الخبرات بما يسهم في زيادة التبادل التجاري مع الكويت، وممارسة أنشطة الأعمال لتحقيق فقرة في الترتيب على مستوى العالم، وجذب الاستثمارات ذات القيمة المضافة وتسويق

والخاصة بوكالاتها التجارية، وكذلك الشركات العربية والأجنبية التي ترغب في عرض منتجاتها عن طريق وكيل كويتي مرخص له، إضافة إلى الجهات الحكومية والمؤسسات والهيئات العامة وأخيراً غرفة التجارة..

## المعارض العقارية

عمد وزير التجارة إلى أن تكون وزارته حائط صد أمام مخالفات شهدتها المعارض العقارية سابقاً من خروقات ومخالفات، اشتكى فيها مواطنون من وقوعهم فريسة خداع وسرقات، فأصدر قراراً جديداً يتعلق بهذا الشأن، حرص قبل توقيعه على أن يستطلع رأي أكبر عدد ممكن من المهتمين بالشأن العقاري، وعقد آنذاك العديد من اللقاءات للتوصل إلى ما يقضي على جميع السلبات التي صاحبت إقامة المعارض العقارية في الفترة الأخيرة. ووضع القرار آلية أماكن إقامة المعارض العقارية، كما لا يتم منح تراخيص إقامتها إلا في الأماكن المرخص لها من الجهات المختصة بإقامة المعارض، والأماكن الحاصلة على موافقة إدارة العقار وبلدية الكويت وشركة أرض المعارض الدولية.

## مكاتب حماية المستهلك

في أكثر من مناسبة، أبدى الروضان مسؤولية كبيرة تقع على عاتق وزارته في حماية المستهلك من الغش، وفرض الرقابة على الأسعار، والتصدي لأي استغلال أو تلاعب، وإذا كانت مراكز حماية المستهلك تبلغ حالياً 21 مركزاً، فإن وزارة التجارة أعلنت خطة لهدم 12 مركزاً وإعادة بنائها لتوسعته لخدمة المستهلك وإصدار التراخيص والتفتيش. كما نشرت خطة موسمية لمراقبة الأسواق عبر انتشار مفتشي الوزارة لحاسبة كل من يخرج على القانون وبخالف القوانين المعنية بحماية المستهلك. وخلال افتتاحه مركز الرقابة وحماية المستهلك في مجمع الأفتيون في وقت سابق من سبتمبر الجاري، شد الوزير الروضان

المعارض في فك احتكار بعض التراخيص وفتح السوق لإتاحة فرص المنافسة للشباب، وكذلك «فتح أسواق عمل جديدة للشباب والمنافسة في السوق الكويتي، وتلبية رغبات أصحاب المشاريع المنزلية الصغيرة في عرض منتجاتهم على الجمهور وإزالة العراقيل التي واجهتهم في السابق».

## العربات المنقلة

خلال وجوده على رأس وزارة التجارة، اتضح هم الروضان تجديده وزارته، فأصدر قراراً وزارياً بشأن المركبات التجارية وآليات عملها، يتضمن العديد من الشروط لإصدار الرخص التجارية التي تسهم في إثراء الأعمال، وفتح هذا السوق أمام الشباب الكويتي. وشمل القرار أحكاماً عدة يتلخص أهمها في حظر ممارسة أي نشاط تجاري يظلمه القرار من دون ترخيص، ومباشرة النشاط من خلال شركة الشخص الواحد، أو المسؤولية المحدودة، بينما لا يتجاوز عدد المركبات التجارية (مركبة واحدة) كحد أقصى للشركة.

## ويرى الروضان أن المشاريع الصغيرة

لها دور كبير في اقتصاديات كثير من الدول حول العالم، كما أن مساهمة هذه المشاريع تصل في بعض الدول إلى نحو 60 أو 70% من الاقتصاد المحلي».

## المعارض التجارية

لم تتوقف إنجازات الروضان في قيادة سفينة وزارة التجارة عند هذا الحد، فلاحظ أن إقامة المعارض التجارية المؤقتة بالكويت، تحتاج إلى إعادة تنظيم، فتصدى لها بقرار اشتمل على 20 مادة، تجنبا لسلبات قائمة، وحرصاً على الشفافية وتعزيزاً للرقابة والمحاسبة. وأبرز تلك المواد، ما نص على الفئات التي يرخص لها إقامة وتنظيم معرض تجاري مؤقت في الكويت «من الشركات المحلية الحاصلة على ترخيص والتي ترغب في ترويج منتجاتها الوطنية المشاركة في الأسواق الأخرى».

بيئة الأعمال لترقى إلى مواقع نوعية، وتلاسه أسباب امتناع المستثمرين الأجانب عن دخول سوق الكويت أسوة بغيرها من دول قريبة، فعمل أول ما عمل على إقرار ما يساهم في حفظ حقوق الأقليات داخل الشركات ذات المسؤولية المحدودة. وأقر القانون «ما يتيح خفض النسبة المطلوبة لعقد الجمعيات العمومية من 25% إلى 10%، وزاد مدة طلب انعقاد الجمعية من أسبوعين إلى 21 يوماً، لإتاحة الفرصة أمام أكبر عدد ممكن من المواطنين للاطلاع على البيانات المالية للشركة».

وهذا القانون «سيلزم الشركات بتوزيع الأرباح خلال شهر من عقد الجمعية العمومية، خاصة أن شركات كثيرة تعلن وجود أرباح لكن لا توزعها خلال شهر»، أيضاً تلزم التعديلات الجديدة الشركات «بتوزيع الأرباح المعتمدة في الجمعية العامة خلال فترة لا تتجاوز شهراً من تاريخ انعقاد الجمعية»، كما «تم إلغاء الحد الأدنى للحصص النقدية والحدد بمائة دينار، وترك الأمر لإرادة الشركاء ليتم تحديده في عقد التأسيس وكذلك إلغاء شرط كفاية رأسمال الشركة».

## السجل التجاري

قام بإعداد مشروع قانون بشأن السجل التجاري «يشمل تجريم تضمين الشركات والتحاليل على البيانات، ومنح موظفي وزارة التجارة والصناعة صفة الضبطية القضائية»، وهو قانون وصف بأنه «تعزيز لأعمال التجارية، وتحسين البيئة الاستثمارية، وحماية للمستثمرين، وشفافية أكبر للكويت كسوق اقتصادي واعد». وأعطى القانون الوزير المختص صلاحية في غلق المحل التجاري إدارياً بعد ضبط المخالفة ويعرض قرار الغلق على المحكمة المختصة بنظر الدعوى الجزائية خلال عشرة أيام من تاريخه للنظر في تأييده أو إلغائه.

## النافذة الواحدة

لعمل لسان المتعاملين مع وزارة

## رشيد النعم

عشرون شهراً، هي عمر خالد الروضان على هرم وزارة التجارة والصناعة حتى الآن.. في عداد الزمن قصيرة، غير أن متتبع أبحاثها، وقارئ صفحاتها، يتبين أنها فترة تغيرات جذرية على كافة الأصعدة، حيث شهدت الانتهاء من ملفات تجمدت لسنوات، وطفرات في تشريعات وقرارات وبرامج انعكست ببرورها لتحديث نقلة نوعية في عالم المشاريع والاستثمار، وتغييرات جذرية في بيئة الأعمال، يقف خلفها خطط آنية واستراتيجية، وأهداف محددة. ودائماً ما تكون الأرقام والحقائق هي الأساس وصولاً لتقييم مستوى الإنجاز فقد نجحت «التجارة» في إصدار 10 آلاف رخصة تجارية خلال عام واحد ما يمثل 4 أضعاف ما تم إصداره طوال عمر الوزارة منذ التأسيس، إضافة إلى تحقيق أكبر توزيع للقسائم الصناعية في تاريخ الكويت وأنهى الروضان ملفاً حيوية عالقة في مقدمتها النافذة الواحدة التي أشادت بها العديد من التقارير العالمية وإصدار اللائحة التنفيذية للمعارض الموسمية والتي أنهت زمن احتكار التراخيص كذلك إصدار قرار ينظم عمل العربات المنقلة وإصدار تراخيصها، وانعكست تلك الإنجازات في نهاية الأمر على تحسين ملحوظ في ترتيب الكويت على مؤشر التنافسية العالمية وهو تنويج للمقارير العالمية الأكثر حيادية، وعلى صعيد جذب الاستثمارات الأجنبية التي تمثل نافذة الكويت للتحوّل لمركز تجاري ومالي عالمي فقد تلقت «التجارة» في عام واحد 14 طلباً من شركات أجنبية للترخيص بحجم استثمار يصل إلى 2,5 مليار دولار من المتوقع أن توفر أكثر من 200 ألف فرصة عمل للشباب الكويتي ورغم كل ما تم إنجازه إلا أن التحديات تحتاج إلى مزيد من العمل والإنجاز لتحقيق طموحات كبيرة بحجم الكويت وفي مقدمتها عودة الكويت إلى وضعها الطبيعي كما كانت مركزاً تجارياً عالمياً، وتحول البلاد سوقاً جانبياً، وتوفير مجالات العمل والتوظيف والكسب أمام الشباب الكويتي.

## صندوق المشاريع

من باب اهتمامه بالشباب وتسهيل العمل التجاري أمامهم، وتمكينهم من اقتحام عالم الاستثمار من دون معوقات، حمل الروضان لواء صياغة جديدة لقانون صندوق المشاريع الصغيرة والمتوسطة، تهدف إلى زيادة قاعدة الشباب الكويتي المستفيد من الصندوق، محطماً في ذلك جملة عراقيل في القانون السابق، تقف سداً أمام استفادة المواطن الشاب من دعم مبادراته. وما هي التعديلات على قانون الصندوق؟ توثني أكلها، من خلال زيادة اقتناص الفرص الاستثمارية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتقديم خدمات تمويلية وتدريبية وتأهيلية وغيرها إلى المستفيدين من الصندوق. فوق ذلك، فإن التعديلات على القانون أعادت تعريف المشروع الصغير والمتوسط حيث وضعت تعريفاً موحداً للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لكل الجهات الحكومية، خدمة لرواد وأصحاب المشاريع، وهو ما اعتبرته لجنة تحسين بيئة الأعمال ورعاية المشاريع الصغيرة والمتوسطة البرلمانية تميزاً كبيراً فيما قدمه الروضان من انتقال نوعي في خلق فرص وظيفية كبيرة، ودعم المبادرات الشبابية، وجذباً لهم نحو العمل الحر.

## قانون الشركات

ويحق للروضان أن يفخر بما أعده من تعديلات على قانون الشركات باركها البنك الدولي ومجلس الأمة، جعلت



الروضان خلال تدشين تراخيص المركبات التجارية المنقلة

## متابعات ميدانية للأسواق

قد لا يعلم البعض، أن الروضان في جولات ميدانية شبيهة يومية، فكم من مرة فاجأ مرتادو أسواق السمك في شرق والمباركية سائلاً عن الأسعار، ومراقباً عدم تجاوز حدودها الطبيعية.. حتى ظن البائعون أن في أي ساعة من يومهم سيرون وزير التجارة أمامهم يراقب التزامهم بلوائح البيع، أو ينزل بهم المخالفات إن خرجوا عن سكة الأمانة وسلامة سلهم، صوناً لصحة المستهلكين، وحماية لهم من الغش والخداع. هذا ما فعله الروضان في سوق السمك، ومارس الدور نفسه مرات ومرات، وما زال في سوق الفاكهة والخضار، والجمعيات التعاونية، وأسواق التجزئة.. وسار على الدرب نفسه في سكراب أمغرة والقسائم الصناعية والحرفية.. حتى لم يعد يستغرب أهل هذه الأماكن، أن الوزير حفظ أشكالهم وأعمالهم وما يؤدون.. فكم من مرة حادثهم، وسال عن مسؤولياتهم وإنتاجهم وصعابهم ومطالبهم ومقترحاتهم.



زيارات ميدانية لأسواق الفاكهة والخضار لمراقبة التزام البائعين بلوائح البيع